تعدد الرواية في الشواهد الشعرية
فـــي كـتـــاب
اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ت٧٢٠هـ

للدكتورة/هند فوزي حسن عيسى

ملخص البحث

لقد جاء هذا البحث (تعدد الرواية في الشواهد الشعرية في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) في مقدمة، وتمهيد، وعشرين مبحثاً، وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن الموضوع وأهميته في الدراسات النحوية، وأسباب اختياره ودواعيه، وعن الدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها فيه، والمنهج الذي اتبعته في معالجة الموضوع.

واشتمل التمهيد على مطلبين:

الأول: تعدد الرواية في البيت الشعري وأسبابها.

والآخر: التعريف بابن الصائغ وكتابه (اللمحة في شرح الملحة)

وأما العشرون مبحثا: فقد وضحت فيها الشواهد الشعرية التي جاءت فيها رواية أو أكثر، ورتبتها حسب ورودها في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) ثم كانت الخاتمة التي اشتملت على أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج. ثم ثبت بأهم مصادر البحث ومراجعه وفهرس عام.

بسم الله الرحمن الرحيم

مـقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح العرب، شمس الضحى وبدر التمام، صلى الله عليه وسلم مادامت الأيام والشهور والأعوام.

وبعد...

فإنه قد أصاب الشعر العربي ما يصيب الروايات عادة من زيادة أو نقص، فتعرض لبعض التغيير على يد بعض رواته، فبعض رواة الشعر كان يصلح ما يراه بحاجة إلى إصلاح.

والناظر في كتب النحو كثيرًا ما يلقى الشاهد الواحد يروى بروايات متعددة، وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة أو تنفيها، وربما تؤيد رأيًا أو تعارض رأيًا آخر، فكثيرًا ما تُروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض؛ لاحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا، ومرة هكذا فكثرت الروايات في بعض الأبيات، إذ كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل ينشد على مقتضى طبيعته التي فطر عليها.

ولقد وفقني الله تعالى على إخراج بحثي: (تعدد الرواية في الشواهد الشعرية في كتاب(اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) لابن الصائغ ت٧٢٠هـ)

أسباب اختيار الموضوع:

وقد كان وراء اختياري لكتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) عدة أسباب من أهمها ما يلي:

١- أن الشعر مصدر من مصادر اللغة يستند عليه النحوي، ويستقي منه – بعد القرآن الكريم – القواعد والأحكام النحوية.

٢- كثرة الروايات في بعض الشواهد الشعرية، وقبول اللغويين للشواهد المتعددة الرواية.

٣- عدم قيام دراسة خاصة بـ(تعدد الرواية في الشواهد الشعرية في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) لابن الصائغ ت٧٢٠هـ)؛ فالموضوع بِكْر في وِجْهَتِه؛ لذلك آثرته على غيره.

الدراسات السابقة:

لم يقم أحد من الباحثين- فيما قرأت- بعمل دراسة خاصة بـ(تعدد الرواية في الشواهد الشعرية في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) لابن الصائغ ت٧٢٠هـ).

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وعشرين مبحثاً، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تحدثت فيها عن الموضوع وأهميته في الدراسات النحوية، وأسباب اختياره ودواعيه، وعن الدراسات السابقة، والخطة التي سرت عليها فيه، والمنهج الذي اتبعته في معالجة الموضوع.

وأما التمهيد: فقد اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعدد الرواية في البيت الشعري وأسبابها.

المطلب الآخر: التعريف بابن الصائغ وكتابه (اللمحة في شرح الملحة)

وأما العشرون مبحثا: فقد وضحت فيها الشواهد الشعرية التي جاءت فيها رواية أو أكثر، ورتبتها حسب ورودها في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ)

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وأخيرًا كان هناك ثبت بأهم مصادر البحث ومراجعه وفهرس عام.

منهج البحث:

اعتمدت في معالجتي للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي؛ فكنت أقوم بنقل نص ابن الصائغ في المسألة التي ورد فيها الشاهد، ثم أقوم بشرح النص، ثم أبيّن ما ورد في الشاهد من روايتين أو أكثر.

وقد اعتمدت في دراستي على كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

واللهَ أسأل أن يجعل أعمالنا كلَّها صالحة، ولوجهه خالصة، إنه عليم بذات الصدور.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دكتوره

هند فوزي حسن عيسى

التمهيد

المطلب الأول

تعدد الرواية في البيت الشعري وأسبابها

لما كانت الشواهد الشعرية لها صلة وثيقة بقواعد النحو وقضاياه، كانت الحاجة ماسة إلى دراسة ظاهرة تعدد الرواية في البيت الشعري، ومعرفة دوافعها وأسبابها وبيان مظاهرها.

إن ظاهرة تعدد الرواية في البيت الشعري أمر معترف به، ولا ضير من وجودها، ولها أسبابها التي ربما ترجع إلى الشاعر نفسه.

- فقد يكون الشاعر هو الذي قام بهذا التغيير، فأنشد شعره على إحدى الصور ثم بدا له أن يغيّر فيه فغيّر، أي أنه أطلق شعره على صورة مرة، ثم قاله على صورة أخرى بعد ذلك، لذا نجده قد رُوي عنه بوجه أو وجهين أو أوجه، ووضوح المعنى في نفس الشاعر يوهمه أحيانا بأن هذه الكلمة تؤدي مراده، ثم ينبّه إلى غير ذلك فيغيّر ويبدل ويصلح فيما قاله، يقول السيوطي: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديمًا فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا. ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد: روي قوله: ولا أرض أبقل إبقالها بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات"([1])
- وقد يكون سبب تعدد الرواية في البيت الشعري هو التغيير الذي لحقه على يد بعض رواته عن عمد؛ فبعض رواة الشعر كان يصلح ما يراه بحاجة إلى إصلاح في البيت الذي يرويه، فيعدّل ويقوّم ما انحرف من الشعر، وهؤلاء الرواة ربما كانوا من الشعراء الرواة، أو من رواة الشاعر، أو من رواة القبيلة وقد يكونون من الرواة العلماء.

رُوي عن الأصمعي أنه قال: "قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:

فيالك يوما خيره قبل شرّه ... تغيّب واشيه وأقصر عاذله

فقال: ويله! وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ قلت له: هكذا قرأته على أبى عمرو.

[1]- الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٣٢/١.

فقال لي: صدقت، وكذا قاله جرير؛ وكان قليل التنقيح مشرّد الألفاظ؛ وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال: فيا لك يوما خيره دون شرّه فاروه هكذا؛ فقد كانت الرواة قديما تصلح من أشعار القدماء. فقلت: والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا"([٢])

فالظاهر أن الرواة كانوا يصلحون من أشعار القدماء الذين لا يدققون في أشعارهم ولا ينقحونها كما قال:(وكان قليل التنقيح مشرّد الألفاظ)

يقول ابن مقبل([٣]): "إني لأرسل البيوت عوجًا فتأتي الرواة بها قد أقامتها".

ومن هنا كان من الصعب على الرواة، أن يغيروا ويبدلوا في شعر شاعر يتروى وينقح شعره ويهذبه، كزهير مثلًا.([٤])

- ورُبَّما وَقَعَ الخَلَلُ فِي الشَّعر من جِهَةِ سهو الرُّواةِ والنَّاقلينَ لَهُ فَيَسمَعونَ الشَّعرَ على جِهَتِهِ ويؤُدُّونَهُ على غَيرِهَا سَهْواً، وَلَا يَتَذَكّرون حَقيقةَ مَا سَمِعُوهُ مِنْهُ"([٥])
- وربما كان النحاة هم الذين غيّروا وبدّلوا في البيت الشعري بما يتفق مع قواعدهم ويؤيدها، وربما إبطالًا لرأي أو لمذهب خصومهم، فقد استشهد الكوفيون على جواز مد الاسم المقصور بقول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

وخرجه البصريون على أن الرواية (غَناء) بفتح الغين.

لذا كان لظاهرة التغيير في البيت الشعري أثر في الدراسات النحوية اتخذها كل فريق بما يتفق مع رأيه ويؤيد مذهبه في مسائل النحو المتنازع عليها بين النحاة، ولا شك أن العصبية المذهبية بين البصريين والكوفيين كانت سببًا في تفضيل كل فريق للرواية التي تتفق مع مذهبه ورفض أي رواية أخرى تخالف رأيه، وخاصة أن البصريين جعلوا قواعدهم هي الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفًا لها.

وقد غيّروا في قول امرئ القيس:

[٢]- ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء١٦٦/١، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب٤٧/١.
[٣]- مجالس ثعلب٨٢/١.
[٤]- ينظر: مصادر الشعر الجاهلي ٢٤٢/١.
[٥]- عيار الشعر٢٠٩/١.

فاليوم أشربْ غير مستحقب ... إثمًا من الله ولا واغل

قالوا: الرِّوَايَة الصحيحة (فاشربْ)، على أنه فعل أمر مبني على السكون، وعلى هذه الرواية يكون

سكون الفعل أمرًا طبعيًّا.([٦])

وممن قال بهذه الرواية: المبرد، وقد ردّ عليه ابن جني قائلا:(اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه([٧])

وقد عدّ اللغويون الرواياتِ المتعددة للشاهد روايات صحيحة؛ لأنه كما أن قول الِشاعر شاهد؛ فلغة الرواة من العرب شاهد، لذا اتفق النحاة على صدق الرواة والثقة بهم.

وخير دليل على ذلك كتاب سيبويه فقد وجدنا فيه للبيت الواحد أكثر من رواية. وسيبويه – رحمه الله– قائد النحاة وإمامهم غير مدافع، وكتابه الذي أكسبه فخار الأبد شاهد صدق على علو كعبه في علم النحو، وهذا الاختلاف في الرواية معناه أنه رواه كما سمعه وكما بلغه، وإنْ رواه غيرُه على وجه آخر، فالرواية تختلف في الإنشاد، والشاهد في كل رواية صحيح؛ فالعربي الذي قال الشعر وغيّره، أو رواه برواية أخرى قوله حجة، ولو كان هو نفسه الشاعر القائل للبيت لاحتج به؛ فقد رأينا بعض الشعراء راوية لشاعر آخر؛ فالحطيئة راوية زهير، وكثير راوية جميل، وكلاهما حجة، أي الراوي والمروي عنه.([٨])

المطلب الثاني

التعريف بابن الصائغ([٩])

اسمه:

هو: شمس الدّين أبو عبد الله محمّد ابن الحسن بن سِبَاع بن أبي بكر المصريّ الأصل، الدّمشقيّ المولد والوفاة المعروف بـ (الصّايغ).

---

[٦]- ينظر: البديع في علم العربية ٦٩٦/٢، واللباب في علم البناء والإعراب ١١٠/٢، ابن يعيش ١٤٨/١.

[٧]- الخصائص ٧٥/١.

[٨]- ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٢٤/٢.

[٩]- تنظر ترجمته في: بغية الوعاة٨٤/١، والأعلام للزركلي ٨٧/٦، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٢٠/٣، ومعجم المؤلفين٩/ ١٩٢.

مولده ونشأته:

وُلد ابن الصّائغ في دمشق سنة٦٤٥هـ، وذكرت كتب التراجم أنه نشأ في دمشق، ثم انتقل إلى مصر. ثم عاد إلى دمشق فكانت حياته حافلة بالتّنقّل.

اتصف بحسن الخلق، والتواضع والود ولطف المحاورة والمحاضرة، كَانَ- رحمه الله- شَيخًا فَاضلًا، عالمًا بالعربية لَهُ معرفَة بالنحو واللغة، بارعًا فِي النّظم والنثر، وَكَانَ لَهُ حَانُوت بالصاغة، وَكَانَ يقْرَأ فِيهِ.

شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر لنا كتب التراجم شيئًا عن شيوخه اللهم إلا ما وقفت عليه في بغية الوعاة (١٠٢) فوجدت فيها أنه سمع من إسماعيل بن أبي الْيُسْر.

وهو: أبو محمّد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله بن أبي المجد، مسند الشّام، تقيّ الدّين، شرف الفضلاء، التّنوخيّ، المعريّ الأصل، الدّمشقيّ، وُلد سنة ٥٨٩هـ، وتوفّي سنة ٦٧٢هـ.

ولم تذكر لنا كتب التراجم شيئًا عن تلاميذه.

مصنّفاته:

ترك ـرحمه الله – مصنّفاتٍ كثيرة؛ نذكر منها ما يلي:

١- ديوان شعر. في مجلّدين كبيرين.

٢- شرح مقصورة ابن دُريد. في مجلّدين كبيرين.

٣- القصيدة التّائيّة في نحو ألفي بيت؛ ذكر فيها العلوم والصّنائع.

٤- مختصر صحاح الجوهريّ.

٥- المقامة الشّهابيّة، وشرحها.

[١٠]- بغية الوعاة١/٨٤.

٦-(اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) وهو الكتاب الذي أخذت منه الشواهد الشعرية التي لها أكثر من رواية فوضحتها. وكتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) هو شَرْحٌ لِمَنْظُومَةِ (مُلْحَةِ الإِعْرَابِ) للحريري و(مُلْحَةِ الإِعْرَابِ) تَنَاوَلَهَا كثير مِنَ الْعُلَمَاءِ بالشرح والتوضيح والإعراب.

ولقد بسط هذا الْكِتَاب في شَرح (الْمُلْحَة)؛ فَأكثر من عَرْضِ المَسَائِلِ النَّحوِيَّةِ، والشواهد الشعرية وذكر أقوال العلماء في هذه المسائل وناقشها.

وفاته:

توفي ابن الصائغ- رحمه الله – في دمشق سنة (٧٢٠)هـ.

المبحث الأول

تنوين الترنم

قال:(١١) (وتنوينُ تَرنُّم وهو: يَخْتَصُّ بالقافِيَةِ المطلقَة بدلاً من حرُوف الإطلاق؛ عِوَضًا من مدَّاتِ التَّرَنُّمِ. فالمبدل من الألف كقول الشّاعر: يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَن)

وتنوين الترنم يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب، مُعاقِبًا بما فيه من الغّنة لحروف المدّ واللين؛ فيلحق القوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، وهو الألف والواو والياء المولدات

[١١]- اللمحة في شرح الملحة ١٥٨/١.

من إشباع الحركة. وتسمى أحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها؛ فيدخل على الاسم وإن كان فيه ألف ولام كـ (الذرفا). فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها في لغة تميم، أكثرهم أو جميعهم، وكثير من قيس، وأما الحجازيون فلا؛ لأنهم يَدَعون القوافي على حالها في الترنم (١٢)

فالمبدل من الألف كقول الشّاعر: يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ (١٣)

هذا البيت ساقه ابن الصباغ شاهدًا على تنوين التّرنّم، حيث جيء بالتنوين في قوله :(الذُّرَّفَنْ) بدلاً من الألف التي للإطلاق، وكان أصله: الذرفا.

وللبيت رواية أخرى وهي(الذُّرَّفا)(١٤) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

والمبدل من الواو كقوله: سُقِيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ(١٥)

والشّاهد فيه: (الخيامُنْ) حيث جيء بتنوين التّرنّم بدلاً من الواو التّي للإطلاق، وللبيت رواية أخرى وهي(الخيامُ)(١٦)، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

والمبدل من الياء في نحو: كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأَيَّامِنْ (١٧)

١٢-ينظر: ابن يعيش ١٥٧/٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/١، وتمهيد القواعد ١/ ١٥٩، وشرح الأشموني٢٧/١، وشرح التصريح ١/ ٢٨.

١٣-من الرجز المشطور وهو للعجاج في الكتاب ٢٠٧/٤، وشرح الشافية٣٠٣/٢، والجنى الداني١ ١٤٦، وتوضيح المقاصد ٢٧٨/١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٣٠٢، وبلا نسبة في البديع في علم العربية ٦٩٩/١، واللمحة في شرح الملحة ١٥٨/١، وتخليص الشواهد ٤٧/١، وشرح ابن الناظم ٨/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٧٤.

١٤-الديوان ٤٢١/٢.

١٥- عجز بيت من الوافر، وصدره: متى كان الخيام بذي طلوح.

وهو لجرير في الكتاب ٤/ ٢٠٦، والأصول في النحو ٣٨٦/٢، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٠١، وتخليص الشواهد ١/ ٥٠٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٣٢، وبلا نسبة في المنصف ٢٢٤/١، والمرتجل في شرح الجمل ١١/١، وابن يعيش ٢/ ٤١٨ واللمحة في شرح الملحة ١٥٩/١، وسفر السعادة٨٦١/٢، ١٥٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨١، ومغني اللبيب١/ ٤٨٢.

١٦- الدّيوان ٢٧٨/١، وينظر: تثقيف اللسان ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ٥/ ٢٢٨، وشرح الشافية ٤/ ٢٤٢، والجنى الداني١/ ١٧٤، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٦، والمقاصد النحوية٩٣٢/٢.

١٧- عجز بيت من الكامل، وصدره: أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ

= وهو لجرير في الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، وابن يعيش ٢٠/٣، ٧٦، وشرح الشافية ٢٤٢/٤، واللمحة في شرح الملحة ١٦٠/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٤٢/٦، وبلا نسبة في الخصائص٤٥/٣، والمقاصد النحوية ١/ ١٣٥، والمرتجل١١/١.

والشّاهد فيه: (الأيّامِنْ)حيث جيء بالتنوين بدلًا من الياء التي للإطلاق، ويروى :(الأيّام)(١٨) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

المبحث الثاني

التنوين الغالي

قال:(١٩)(وتنوينٌ غال وهو: يختصُّ بالقافية المقيَّدة، كقول رُؤْبَةَ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ ... مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ)

والتنوين الغالي هو اللاحق للروي المقيد، أي: التي يكون حرف رويها ساكنًا، أي الذي ليس ألفاً ولا واواً ولا ياءً، وإنما سمي غاليًا؛ لأنه زيادة على الوزن، والغلو في اللغة الزيادة. وقيل: إنما سمى التنوين غالياً لقلته قال:

١٨-ملحق الدّيوان ١٠٣٩/٢.

[١٩]- اللمحة في شرح الملحة١٦١/١.

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ ... مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ(٢٠)

البيت أتى به ابن الصائغ شاهدًا على التنوين الغالي، فالشاهد فيه: (المُخْتَرَقْنْ)، (الخَفَقْنْ)، القاف قد لحقها التنوين، وأصله (المخترق) و(الخفق) فزاد التنوين([٢١])، وفي الدّيوان(٢٢) رواية أخرى وهي: (المخترق) و (الخفق) , ولا شاهد في البيت على هذه الرّواية .

المبحث الثالث

(ذو) بمعنى الذي

قال: (وإنْ جاءَتْ ذُوْ بمعنى الّذي فالأَعْرَفُ فيها البناءُ(٢٣)، كقول الشّاعِرِ:

وَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(٢٤)

[٢٠]-البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في الكتاب ٤/ ٢١٠، واللمحة في شرح الملحة ١٦١/١، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/١، ومغني اللبيب ١/ ٤٤٨، وشرح التصريح ٢٩/١، والهمع ٢/ ٤٦٩، وبلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٩، وشرح التسهيل ١١/١، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠، وتخليص الشواهد ١/ ٤٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٩، وشرح كتاب الحدود ١/ ٢٩٦.

[٢١]- ينظر: ابن يعيش ١٥٨/٥، وشرح التسهيل ١١/١، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/١، وشرح التصريح ٢٧/١.

[٢٢]- الديوان ص ١٠٤.

[٢٣]-اللمحة في شرح الملحة ١٧٠/١.

[٢٤]- البيت من الطويل وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي في شرح التصريح٦٠/١، وتخليص الشواهد ١/ ٥٥، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١/ ٤٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٥١، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٤٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٠، وشرح شذور الذهب ١/ ١٨٦، وشرح الأشموني ١/ ١٤٢، وشرح التسهيل ١٩٩/١، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٧٩.

و(ذو) هذه خاصة بطيء فهم الذين يستعملونها موصولةً، والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو، وهذا هو حقيقة البناء: الذي يلزم حالة واحدة. تقول: جاء ذو قام أبوه. أي الذي قام أبوه، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام.

ولا يوصف بها إلا المعرفة، تقول: جاء زيدٌ ذو قام أبوه، ولا يصح أن تقول: جاء رجل ذو قام أبوه؛ لأن ذو الطائية موصولة بمعنى الذي فهي معرفة، وشرط الصفة والموصوف الاتحاد في التعريف والتنكير.

وتكون للعاقل وغيره "والمشهور" عنهم "أيضا إفرادها" واستعمالها في الإفراد والتذكير، وفروعهما بلفظ واحد. وإن وقعت على مثنى أو جمع "وتذكيرها" وإن وقعت على مؤنث، ويظهر المعنى بالعائد، نحو: رأيت ذو قام أبوه، وذو قام أبوها، وذو قام أبوهما، وذو قام أبوهم، وذو قام أبوهن.

وقد تؤنث وتثنى وتجمع" عند بعض بني طيء، فتقول في المذكر: "ذو قام"، وفي المؤنث: "ذات قامت"، وفي مثنى المذكر: "ذوا قاما"، وفي مثنى المؤنث: "ذواتا قامتا"، وفي جمع المذكر: "ذوو قاموا"، وفي جمع المؤنث: "ذوات قمن"(٢٥)

قيل: إن في (ذو) الموصولة لغتين:(٢٦)

إحداهما: إجراؤها مجرى (من).

والأخرى: إجراؤها مجرى (الذي). في اختلاف اللفظ، لا اختلاف حاله: في الإفراد، والتذكير، وفروعهما.

وللبيت رواية أخرى فقد روي: (فَحَسْبِيَ مِنْ ذي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)

بالياء فتكون معربة بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب (ذي) بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب، فيقال جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام.(٢٧)

---

[٢٥]- ينظر: شرح التسهيل ١٩٩/١، وشرح التصريح ١/ ١٦١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٢٩، وفتح رب البرية/ ١٤٠.

[٢٦]- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١/ ٥٩.

[٢٧]- ينظر: التذييل والتكميل ٥١/٣، وتخليص الشواهد ٥٤/١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥، ١٥٠، وشرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٨٦، وشرح التصريح ٦٠/١.

و(ذو) التي بمعنى صاحب يجوز أن يوصف بها النكرة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: مررت برجل ذي علم، ولا يصح مررت برجل ذي العلم، كما لا يصح مررت بزيد ذي علم، لأنه يشترط التطابق تعريفًا وتنكيرًا. لذلك نستطيع أن نقول: إن من الفوارق بين (ذو) التي بمعنى صاحب، و(ذو) الطائية: أن (ذو) الطائية لا يوصف بها إلا المعرفة؛ لأنها معرفة ولا تكون نكرة. و(ذو) التي بمعنى صاحب قد يوصف بها المعرفة إذا أضيفت إلى معرفة، ويوصف بها النكرة إذا أضيفت إلى نكرة.(٢٨)

المبحث الرابع

تحريك ياء الاسم المنقوص بالكسرة والضمة

في حالتي الجرّ والرفع

قال(٢٩): (ويجوز إظهار حركة هذه الياء في حال الجرِّ والرَّفع في ضرورة الشِّعرِ، قال ابن قيس الرُّقَيَّات:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٣٠)

٢٨- ينظر: فتح رب البرية ١/ ١٤٠.
٢٩-اللمحة في شرح الملحة ١/ ١٧٦.

والاسم المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: الداعِي والقاضِي، وتظهر عليه الفتحة في حالة النصب؛ لخفتها فيقال: رأيت داعيًا، كما يقال: رأيت هنداً. أما في حالتي الرفع والجر، فتقدر عليه الضمة والكسرة فيقال: هذا داعٍ، ومررت بداعٍ، فلا يظهر الرفع والجر بل يكونان منونين في آخر المنقوص.

استثقلت الضمة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها، فأدى الاستثقال إلى أن قدروا الحركتين.

ولذلك صحّ ظهور الكسرة للضرورة في قوله:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

والشاهد فيه قوله: (فِي الْغَوَانِي) حيث عامله معاملة الاسم الصحيح الآخر، فحُرِّكَت ياءُ الاسم المنقوص بالكسرة علامة الجر؛ لأنه سبق بحرف الجر (في)، وهذا للضرورة الشعرية؛ لأن الأصل أن الجر مقدر في الاسم المنقوص.([٣١])

وللبيت رواية أخرى في الدّيوان([٣٢])؛ففيه (الغوانيْ) – بسكون الياء – ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

وقالوا في الرفع، أي رفع الاسم المنقوص:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ ... أَمَامَ الْكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ([٣٣])

والشّاهدُ فيه: (مصغيُ الخدّ) بضمة ظاهرة على الياء على أنه خبر (كأن)، فأجرى الياء في الاسم المنقوص مجرى الحرف الصّحيح فضمّها ولم يقدر عليها الضمة.([٣٤])؛ لأن الشاعر إذا اضطر رجع إلى الأصول المرفوضة لإقامة وزنه وقافيته.

---

[٣٠]-البيت من المنسرح، وهو لابن قيس الرّقيات في الكتاب٣/٣١٣، والمقتضب١/١٤٢، والأصول٣/٤٤٢، وابن يعيش٥/٤٨٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٨٧، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٦٣، والبديع في علم العربية١/٢١، والتذييل والتكميل١/٢١١، ومغني اللبيب١/ ٣٢٠.

[٣١]- ينظر: المرتجل (في شرح الجمل) ١/ ٤١، والبديع في علم العربية١/٢٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية١/٢٣٠.

[٣٢]-الديوان ص٣.

[٣٣]- البيت من الطّويل، وهو لأبي خراشٍ الهذليّ في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية١/٢٣٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٥٩، والممتع الكبير في التصريف ١/٣٥٣، وارتشاف الضرب٥/٣٣٨٨، وتعليق الفرائد١/١٧٨.

[٣٤]- ينظر: البديع في علم العربية١/٢١، واللمحة في شرح الملحة٢/ ٧٧٨، والمقاصد الشافية ١/٢٣٠.

ويروى البيت بالنصب (مُصْغِيَ) على الحال وعليه المعنى، ولا شاهد فيه حينئذ.([٣٥])

المبحث الخامس

لزوم المثنى الألف في جميع أحواله

قال:(٣٦)"إنَّ إعرابه(٣٧) على هذا الحكم لم يقع فيه خُلْفٌ كما اختُلِفَ في إعراب المثنّى؛ فجعله بعضُهم بالألِف في جميع أحواله، وعليه حمل بعضُهم قول المُتَلَمِّس:

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا(٣٨)

[٣٥]- ينظر: المرتجل (في شرح الجمل) ١/ ٤١.

٣٦-اللمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٤.

٣٧-يشير إلى أن إعراب جمع المذكر السالم لم يُختلف فيه كما اختُلف في إعراب المثنى.

والمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، فيقال في حالة الرفع: نجحت الطالبتان، وفي حالة النصب: رأيت الطالبتَيْنِ، وفي حالة الجر: مررت بالطالبتَيْنِ.

هذا هو الأصل في إعراب المثنى، لكن بعض القبائل(٣٩) تنطق المثنى بالألف في جميع أحواله رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ أي يكون في حالِ الرفع والنصب والجرّ بالألف، والشواهد على ذلك كثيرة منها قوله:

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأى ... مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

والشّاهد فيه: (لناباه) حيث جاء المثنّى بالألِف في حالة الجرّ على لغة مَن يلزمون المثنّى الألِف في جميع حالاته وهم بلحارث بن كعب.

وللبيت رواية أخرى، فرواية الديوان(٤٠): ((لنابيه) ولا شاهد في البيت على هذه الرّواية؛ لأن المثنى حينئذ يكون مجرورًا بالياء على الأصل، وهي اللغة الفصحى المشهورة التي ينبغي النطق بها.

المبحث السادس

إعراب الاسم الواقع بعد (حتى)

قال: (أنشدوا:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا(٤١)

٣٨- البيتٌ من الطّويل، وهو للمتلمس في ديوانه ص٣٤، وبلا نسبة في ابن يعيش ٣٥٥/٢، وشرح التسهيل٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٩/١، وتمهيد القواعد ١/ ٣١٨، وشرح الأشموني ١/ ٥٨.

٣٩- قيل: هي لغةٌ لبني الحارث وبُطون من رَبِيعَةَ، ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر وغيرهم أيضا كأنهم أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور ينظر: ابن يعيش ٣٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٩/١, وتمهيد القواعد ١/ ٣١٨.

٤٠-ديوانه ص٣٤.

٤١-البيت من الكامل، وهو لابن مروان النّحويّ في الكتاب ٩٧/١، وشرح التصريح ١٦٦/٢، وللمتلمّس في ملحق ديوانه ص٣٢٧، وبلا نسبة في اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٥، وابن يعيش ٤٧٠/٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٧، وارتشاف الضرب ١٩٩٩/٤، والجنى الداني ٥٤٧/١، وتمهيد القواعد ١٥١٣/٣، والهمع ٤٢٨/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٩/٢.

برفع كلمة (نّعل)، وجرّها، ونصبِها)(٤٢)

وتأتي (حتى) على أربعة أقسام: جارة، وعاطفة، وحرف ابتداء، وبمعنى كي.

- فتكون حرف جرّ بمعنى"إلى"، ولها فيه حكمان:

أحدهما: أن ينتهي الأمر به.

والآخر: أن ينتهي الأمر عنده.

أمّا الأوّل: فلها فيه شرائط حتّى تجرّ:

إحداها: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، تقول: مررت بالقوم حتّى زيد، ولو قلت: حتّى الحمار، لم يجز.

والثّانية: أن يكون ما قبلها ـ في العدّة ـ أكثر ممّا بعدها، فلو قلت: ضربت زيدًا حتّى عمرو، أو حتى القوم، لم يجز.

والثّالثة: أن يكون ما بعدها مذكورًا لتعظيم أو تحقير، تقول: مات النّاس حتّى الأنبياء.

أما الحكم الثّاني: وهو ما انتهى الأمر عنده، كقولك: إنّ فلانًا ليصوم الأيّام حتّى يوم الفطر، فانتهت" حتّى" بصوم الأيّام إلى يوم الفطر.

ومجرور" حتّى" يجب أن يكون آخر جزءٍ من الشّيء، أو ماثلا في آخر جزءٍ منه؛ لأنّ الغرض: أن ينقضي ما يتعلّق بها شيئًا فشيئًا حتّى تأتي عليه، يقال: أكلت السّمكة حتّى رأسها، ولا يقال: حتّى نصفها، وحتّى ثلثها كما تقول مع" إلى".

- وتكون عاطفة، أي حرف عطف تشرك في الإعراب والحكم.

ويشترط كون المعطوف "اسما ظاهرًا" لا مضمرًا، وكونه بعضًا من المعطوف عليه تقول: أكرمت القومَ حتّى زيدًا.

والجارة أعم؛ لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر، ولا عكس، لأن الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف، منها أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها. نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر؛ فهذا يجب فيه الجر. ومنها ألا يكون قبلها ما يعطف عليه، نحو:{حتى مطلع الفجر}(٤٣).

ولا يتّصل بها الضّمير إجماعًا، ومتى عطف بها على ضمير مجرور، أعيد الجارّ، نحو: استمعت إليهم حتى إلى محمد.

٤٢-اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٢٨.

٤٣-من الآية (٥) من سورة القدر.

- و تكون حرف ابتداء.(٤٤)ويجوز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجُهٍ:

الجرُّ بمعنى (إلَى)، والنّصب؛ لكونها حرف عطفٍ، والرّفع لكون الاسم الواقع بعدها مبتدأً نحو: أكلت السّمكة حتّى رأسِها، أي: إلَى رَأْسِها؛ و (حتَّى رَأْسَها) أي: ورَأْسَها؛ (وحتَّى رَأْسُها) أي: حتّى رَأْسُها مأكولٌ.

وقد اجتمع الجر والنصب والرفع (٤٥)، في قول الشاعر

ألقى الصّحيفة كي يخفّف رحله ... والزّاد حتّى نعله ألقاها(٤٦)

يروى بجر (نعله) على أن (حتى) جارة، فمَن جرّها، جعلها غايةً، لأن ما بعد "حتى" يكون داخلًا فيما قبلها، فيصير "ألقاها" حينئذٍ تأكيدًا؛ لأنه مستغنّى عنه.

ويُروى بنصب "النعل"، فيكون على وجهَيْن: أحدهما أنها عاطفة بمعنى الواو، عَطَفَ "النعل" على الزاد، وكان "ألقاها" أيضًا توكيدًا مستغنى عنه. والآخر: أنها ابتدائية، والنصب بفعل مقدر، يفسره الظاهر من باب الاشتغال على حدِّ: "هندا أكرمتها". كأنه قال: "حتى ألقى نعلَه ألقاها"

ويروى بالرفع على أنها ابتدائية، و(نعله) مبتدأ، و(ألقاها) خبره.

- وتكون بمعنى" كي" كقولك: ذاكرْ حتى تنجحَ، وبمعنى "إلى أن"، كقولك: انتظرته حتّى يأتي.(٤٧)

المبحث السابع

بناء الثُّلاثيّ المُعْتَلّ العين لِمَا لَم يُسَمَّ فاعله

قال(٤٨): (ومن العرب من يخفِّف هذا النّوع بحذف حركة عَيْنِهِ، فإنْ كانت واوًا سَلِمَتْ ..... وإنْ كانتْ ياءً قُلِبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها

كقول الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ(٤٩)

٤٤- البديع في علم العربية١/ ٢٥٣ وما بعدها بتصرف.

٤٥-ينظر: التذييل والتكميل ٥١/٣,وتخليص الشواهد ٥٤/١ ,وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥, ١٥٠, وشرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٨٦ وشرح التصريح ٦٠/١

٤٦- سبق تخريجه

٤٧- ينظر: التذييل والتكميل ٥١/٣، وتخليص الشواهد ٥٤/١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٥، ١٥٠ وشرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٨٦، وشرح التصريح ٦٠/١.

٤٨- اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣١٨.

والفعل الثلاثي معتل العين مثل (قال وباع) إذا بني للمجهول، جاز في فائه ثلاثة أوجه أو ثلاث لغات نُطقت بين العرب، ونُقلت عنهم في كتب النحو، وكلها ـ كما يقال ـ صحيحة فصيحة، وقيل: أفصحها هو اللغة الأولى، ثم الثانية ثم الأخيرة، وهذه اللغات هي(٥٠):

إخلاص الكسر؛ فيكسر أوله بكسرة خالصة، ويبقى حرف العلة بعده على حاله، "ياء" إن كانت أصله، أو ينقلب إليها إن كان أصله الواو، فيقال في نحو قال وصام وباع: قيل وصيم وبيع، وهذه أفصح اللغات الثلاث.

واللغة الثانية هي الإشمام، وهو جعل حركة الفاء بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك في الخط، وإنما يظهر في اللفظ.

واللغة الثالثة إخلاص الضم، أي ضم فائه وإبقاء عينه واوًا إن كانت أصلها الواو، وقلبها واوًا إن كانت ياء فيقال: قول وصوم وبوع، ومنه قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

والشاهد فيه: قوله "بوع"، بُني للمجهول بإخلاص ضم فائه، وهو فعل ثلاثي معتل العين، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب.

وللبيت رواية أخرى فقد روي (بيع)(٥١) بدل (بوع) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

المبحث الثامن

ناصب المفعول معه

قال(٥٢): (ومثال الاسم المشبه للفعل: (حسبك وزيدًا درهمٌ) ، ومن ذلك قولُ الشّاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ)(٥٣)

٤٩- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧١، وشرح التصريح ٤٣٨/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٣١/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٧/١، والمنهل المأهول بالبناء للمجهول ١/ ٤٠٦، والهمع ٢/ ٣٢٩، وفتح الأقفال وحل الإشكال١٥٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢١٩/٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٠/٢، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال٢٦٥/١.

٥٠-ينظر: ابن يعيش ٤/ ٣٠٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٣١، وشرح ابن عقيل ١١٥/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى٨٩/٢.

٥١-ملحق الديوان ١٧١.

٥٢-اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٦٩.

٥٣- صدر بيت من الطويل، قيل: للبيد، وقيل لجرير، وليس في ديوانيهما، وبلا نسبة في الجمل في النحو١/ ٤٣٨، والأصول٣٧/٢، والبديع في علم العربية ١/ ١٧٩، وابن يعيش٤٣٨/١، وشرح الكافية الشافية١/ ٦٥، ومغني اللبيب١/ ٧٣١، وشرح الأشموني على الصبان٢٠٠/٢.

ينصب المفعول معه، بما سبقه من فعل نحو: (استيقظت والفجرَ)، أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه نحو: (أنا مستيقظ والفجرَ) فـ (مستيقظ) فيه معنى الفعل وحروفه. وهذا الشرط فيه نظر؛ لأنه قد ورد مجيء المفعول معه مع غير الفعل، ومع غير ما فيه معنى الفعل وحروفه قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

فـ(حسبك) ليس فعلًا وليس فيه حروف الفعل. وقيل: حسبك أي: كافيك، اسم يشبه الفعل.

وقد روي(الضحاك)في البيت بالفتحة والكسرة والضمة، فمن نصبه فقد جعله مفعولًا معه، والواو بمعنى مع، والعامل (حسبك) بمعنى كافيك.

وقد منع بعضهم أن يكون هذا من قبيل المفعول معه قالوا: لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما جرى مجراه، و(حسبك)ليس مما جرى مجرى الفعل وإن كان فيه معنى الفعل(٥٤)

ومن جرّ، فقد جعل الجر عطفًا على ضمير المخاطب في (حسبك) المجرور محلًا بالإضافة، وهذا عند مَن لا يشترط إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور. وقيل: بإضمار (حسب) أخرى.

وأمّا مَن رفع، فقد جعله قائمًا مقامَ مضاف محذوف، أي: وحسب الضحاك.(٥٥)

وفي هاتين الحالتين أي على رواية الجرّ والرفع في كلمة (الضحاك)، لا شاهد في البيت هنا.

المبحث التاسع

ضم الحاء وفتحها في (حبّ)

قال:(٥٦) (وأكثر ما تجيء (حبّ) مع غير (ذا) مضمومة الحاء بالنّقل من حركة عينها، كقول الشّاعر:

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا ... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ(٥٧)

٥٤- ينظر: التذييل والتكميل١٣٩/٨، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٩٢.

٥٥-ينظر: ابن يعيش ١/ ٤٤٤، ومغني اللبيب ١/ ٧٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب٧/ ١٩١.

٥٦-اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٢٠.

٥٧- البيتٌ من الطّويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وبلا نسبة في الأصول ١١٦/١، وابن يعيش٤٤٠/٤، وشرح الشافية للرضي٧٧/١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٣٢، وشرح ابن عقيل١٧٢/٣، والهمع ٤٥/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٠/٣.

و"حَبَّذَا" من الصيغ التي وُضعت للمدح فهي تُقارِب "نِعْمَ"؛ في المعنى لأنها للمدح كما أن "نعم" كذلك، إلَّا أنَّ "حبّذَا" تفضُلها بأنّ فيها تقريبًا للمذكور من القَلْب، وهي مركّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، فالفعلُ "حَبَّ" وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد، وفيه لغتان: "حَبَبْتُ"، و"أَحْبَبْتُ".

و"أحببت" أكثرُ في الاستعمال، قال الله تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}(٥٨)، فهذا مِن "أَحَبَّ". فأمّا "حبَبْتُ" فمتعدٍّ في الأصل، ووزنه "فَعَلَ" بفتح العين. فإذا أُريد به المدح، نُقل إلى "فَعُلَ" فتقول: "حُبَّ محمدٌ"، أي: صار محبوبًا.

وفاعله "ذَا"، وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجرّدًا من حرف التنبيه، وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكّرًا إذ كان المفرد أخفَّ، والمذكر قبل المؤنّث، فهو كالأصل له، فيقال: حَبَّذَا زيدٌ، وحبذا هندٌ، وحبذا الزيدان والهندان، وحبذا الزيدُون والهندات، ولا يُقال: "حَبَّذِهِ" في المؤنّث، ولا "حَبَّذِي" وذلك من قبل أن "حبّذا" لمّا رُكّب الفعل فيه مع الفاعل، لم يجز تأنيث الفعل، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه قد صار في منزلةِ بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك.

والذي يدل أنهما بُنيا، وجُعلا شيئًا واحدًا، أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين "ذَا" بشيء، فلا يُقال: "حَبَّ في الدار ذَا"، ولا "حَبَّ اليومَ ذا".

وإذا وقع بعد (حب) غير (ذا) من الأسماء، جاز فيه وجهان: الرفع بحب وهو الأصل نحو: حب زيدٌ؛ ففي (حَبَّ) ضمير مرفوع هو الفاعل، كما في (نعم، وبئس).

وجاز الجر بباء زائدة نحو: حب بزيدٍ، كما زيدت في {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً}(٥٩) والمعنى: كَفَى اللهُ شهيدًا، وقَيَّد الجرَّ بالباء لأنه موضع السماع، فلا يُتَعدَّى إلى غير الباء، فلا يقال: حَبَّ للرجلِ، ولا غير ذلك.(٦٠)

وإن وقع بعد (حب)(ذا) وجب فتح الحاء فتقول: حَب ذا. وإن وقع بعدها غير (ذا)، جاز ضم الحاء وفتحها فتقول: حُب زيد، وحَب زيد، وروى بالوجهين قوله:

٥٨-من الآية (٣١) من سورة آل عمران.

٥٩- من الآية (٧٩) من سورة النساء، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز.

٦٠- ابن يعيش ٤/ ٤٠٤ وما بعدها، وينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ١٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٧٢، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٨٨، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤/ ٥٦٠.

فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا ... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ(٦١)

حيث روى بفتح الحاء وضمها من "حب"، والفاعل غير "ذا".

ورواية الديوان:

. . . . فأطيب بها مقتولة حين تقتل(٦٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

المبحث العاشر

إعراب الاسم بعد "كم"

قال:([٦٣]) (ومن ههنا قالَ النّحويّون في قول الفرزدق:

كَمْ عَمّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةً فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٦٤)

[٦١]- سبق تخريجه.

[٦٢]-الديوان ص ٢٦٣.

[٦٣]- اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٤٠- ٤٤١.

[٦٤]-البيت من الكامل، وهو للفرزدق في الكتاب ٧٢/٢ ،١٦٢، والبديع ٦٥٤/١، وابن يعيش ٣/ ١٧٨، والانتخاب لكشف الأبيات٤٣/١، والكناش في فني النحو والصرف١/ ٢٨٤، ومغني اللبيب ٢٤٥/١، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٤٨٦، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٥، وبلا نسبة في المقتضب ٥٨/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٨.

إنّه إذا رفع العمّة قصد عمّةً واحدةً، فحذف مميّز (كم) وجعله ظرفًا، كأنّه قال: (كَمْ مَرَّةً عَمَّةٌ لك قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي). ومَن نصب أراد تكثير العمَّات، وصارت (كم) اسمًا مبتدأ لا ظرفًا، وخبره: (حلبت عليّ)، وكذلك الحكم في الجرّ).

و(كم) قسمان: استفهامية وخبرية، خبرية بِمَعْنى كثير، ويستعملها مَن يريد الافتخار والتكثير، واستفهامية بِمَعْنى أَي عدد، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وتمييز الاستفهامية كتمييز العشرين في الإفراد والنصب نحو: "كم شخصًا؟ أما إفراده فلازم خلافًا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو: كم شهودًا لك؟ وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لازم ولا يجوز جره، وهو مذهب بعض النحويين.

والثاني: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقًا حملًا على الخبرية.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر.

وأما (كم) الخبرية، فتستعمل تارة استعمال (عشرة)؛ فيكون تمييزها جمعًا مجرورًا نحو: (كم طلابٍ)، وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردًا مجرورًا نحو: (كم فتاةٍ).

وتتفق الاستفهامية والخبرية في أشياء منها:

أنهما مبنيتان على السكون، وأنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على (رب)، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.

ويفترقان في أشياء منها:

تمييز الخبرية أصله الجر، ويكون مفردًا وجمعًا نحو: كم طالبٍ جاءك" وكم طلابٍ جاءوك".

وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب، نحو: "كم عبدًا ملكت؟ ويجوز جره بـ"من" مضمرة جوازًا إن جرت "كم" بحرف نحو: "بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟

يجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة.

الاستفهامية تحتاج إلى جواب، بخلاف الخبرية فالمتكلم لَا يَسْتَدْعِي من مُخَاطبَة جَوَابًا؛ لِأَنَّهُ مخبر، والْكَلَام مَعَها مُحْتَمل للتصديق والتكذيب.

الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان.

و(كم) اسم فتكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، تقول في الرفع: كم مالك؟ فكم مرفوعة بالابتداء، ومالك خبر عنها، وتقول في النصب: كم لصًّا ضربت؟ وفي الجر: بكم طالبٍ قد مررت؟(٦٥)

ويُروى بيت الفرزدق على الأوجه الثلاثة: بجر (عمة وخالة)، ونصبهما، ورفعهما.

فعلى رواية الجر تكون "كم" خبرية.

وأما رواية النصب، فعلى لغة من يجعل "كم" في معنى عددٍ منوّنٍ، ونصب بها في الخبر، وهم كثيرٌ، منهم الفرزدقُ؛ لأنّ هذا ليس موضعَ استفهام مع أنّه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير.

وعلى رواية الجر والنصب، تكون "كم" مبتدأ، وجملة (قد حلبت) خبر، وأفرد الضمير حملًا على لفظ "كم". أو "التاء" في: حلبت "للجماعة، لأنهما" في المعنى: عمات وخالات.

وأما رواية رفع (عمة وخالة)، فعلى الابتداء، وحسُن الابتداء به حيث وُصف بالجارّ والمجرور، وهو "لَكَ". وقوله: "قد حلبت عليّ عِشارِي". في موضع الخبر، لكن (خالة) معطوفة على (عمة) و (حلبت) إنّما يصحّ الإخبار بها عن واحد، لا عن اثنين، فيجب حينئذ أن نقدر خبرا محذوفا، لـ (خالة) ليكون الحذف من الثاني لدلالة الأول، وهو أولى من جعل (قد حلبت) خبرًا لـ(خالة)، ويكون خبر (عمّة) محذوفًا؛ لأنّ الحذف إذ ذاك يكون من الأول، لدلالة الثاني، وهو قليل وتكون "كم" واقعةً على الحَلَبات، فتكون مصدرًا، والتقديرُ: "كم مرّةٍ، أو حَلْبَةٍ عَمَّةٌ لك قد حلبتْ عليّ عشاري". ويجوز أن تكون "كم" واقعةً على الظرف، فيكون التقدير: كم يومًا، أو شهرًا، ونحوهما من الأزمنة.(٦٦)

٦٥- توجيه اللمع ٤٠٠/١

٦٦-ينظر: ابن يعيش ٣/ ١٧٩، و شرح التسهيل٢ / ٤٢١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٣٥، ومغني اللبيب ٢٤٤/١، وشرح التصريح ٢/ ٤٧٣، والهمع ٢/ ٣٥٢.

قيل: وأجودُها الجرُّ؛ لأنّه خبرٌ، والأظهر في الخبر الجرُّ. والمراد الإخبار بكثرة العمّات الممتهِنات بالخِدْمة. وبعده النصبُ؛ لأنه خبرٌ أيضًا في معنى عمّاتٍ.(٦٧)

المبحث الحادي عشر

الجرّ ب (لعلَّ)

قال(٦٨):(وقد جُرّ بـ(لعلَّ) في النّظم؛ ومنه قولُ الشّاعر:

.....لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٦٩)

و(لعل) من أخوات (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر , ومعناها الترجي نحو : لعل هنداً ناجحةٌ .

---

[٦٧]-ابن يعيش٣/ ١٧٩.

[٦٨]-اللمحة في شرح الملحة٥٣٩/٢.

[٦٩]- عجز بيتٍ من الطّويل، وصدره: فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

وهو: لكعب الغنويّ في شرح أبيات سيبويه٢/ ٢٤١، وإسفار الفصيح ٧٣٤/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب٧٨/١، وشرح أبيات المغني ١٦٧/٥، وبلا نسبة في اللامات١/ ١٣٦، والبديع ١/ ٥٦٥، وسفر السعادة ٥٥٠/٢، والارتشاف ٣/ ١٢٨١، والجنى الداني٥٨٤/١، وتوضيح المقاصد ٣٨١/١، وشرح التصريح ١٩١/١.

وقد تكون حرف جرّ شبيها بالزائد، فلا تتَعَلَّق بِشَيْء. و(عقيل) يجرون بها الاسم، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر أي على أصله قبل دخول (لعل)، لتنزيل "لعل" منزلة الجار الزائد، وقد تحذف لامها الأولى فيقال: (علَّ) و(علِّ)، واللام الأخيرة يجوز فتحها وكسرها. والمشهور في كتب النحو أن (عقيلًا) يجرون بها، قال شاعرهم:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

والشاهد فيه :(لعل أبي المغوار) حيث جاءت (لعلّ) حرف جر و(أبي) مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، إشارة أَن الأَصْل فِي الْحُرُوف المختصة بِالِاسْمِ أَن تعْمل الْعَمَل الْخَاص بِهِ وَهُوَ الْجَرّ، ولم تتعلق لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْحَرْف الزَّائِد الدَّاخِل على الْمُبْتَدَأ.(٧٠)

وقلَّ من ذكر(لعل) من حروف الجر. وبعضهم يقول: إن الجرّ بها شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

وبعضهم أنكر الجرّ بها، وربما كان السبب أنها حينئذ تكون حرفًا عاملًا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة، وهذا لم يثبت، وقد حاول بعضهم تأويل قول الشاعر:

(لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ)

على أن «لعل» اسمها ضمير الشأن محذوف، أي لعله، و«أبي المغوار» مجرور بلام محذوفة و«قريب» صفة لمحذوف والتقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب. وهذا تقدير فيه تكلف؛ فقد حذف ضمير الشأن، وجر بحرف محذوف. ولا وجه لذلك خاصة بعد نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم من العرب.(٧١)

وهذا البيت له رواية أخرى وهي: (لعلّ أبا المغوار) بالنصب على الأصل (٧٢) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية؛ إذ تكون (لعل) من أخوات (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها في البيت (أبا) منصوب بالألف .

٧٠- ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٠، وشرح التصريح ٢٩٦/١، وموصل الطلاب لقواعد الإعراب ٧٨/١، والهمع ٢/ ٤٥٧.وجامع الدروس العربية١٩٠/٣.

٧١- ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٥٤ , وتعليق الفرائد ٤/ ٨٢, والهمع ٢/ ٤٥٧.

٧٢- ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢، ٢٤٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٦٧.

المبحث الثاني عشر

دخول ما الزائدة على إن وأخواتها([٧٣])

قال:([٧٤])(ما) تدخُل على هذه الحروف فتكفّها عن العمل؛ فإن دخلت على (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) كان الأقيس إعمالُ هذه الحروف، وجعل (ما) زائدة؛ لأنّ هذه الحروف لَمّا كانت تغيّر اللّفظ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، وضعُف إبطال عملها؛ وعلى هذا أنشدوا بيت النّابغة؛ وهو:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ([٧٥])

---

[٧٣]- ينظر: البديع في علم العربية١/ ٥٤٠، وابن يعيش٤/ ٥٢١، وشرح الكافية الشافية١/ ٤٧٩، والتذييل والتكميل٥/ ١٤٦، وتخليص الشواهد١/ ٣٦٢، وشرح التصريح ١/ ٣١٧.

[٧٤]- اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٦٣.

[٧٥]- البيت من البسيط، وهو للنابغة الذّبيانيّ في الدّيوان ٢٤، والجمل في النحو ١/ ١٢٠، والكتاب ٢ /١٣٧، والخصائص٢/ ٤٦٢، واللمع ١/ ٢٣٣، والإنصاف ٢/ ٣٩٢، وابن يعيش ٤/ ٥٢٠، ومغني اللبيب ١/ ٨٩، وشرح ابن

وقد يجوز الرّفع)

أقول: تنصب إن وأخواتها الاسم وترفع الخبر؛ لشَبَهها بالفعل. من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى. من جهة اللفظ؛ لأنها تبنى على الفتح كالأفعال الماضية. ومن جهة المعنى؛ لأنها تطلب الأسماءَ وتختصّ بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر؛ لِشبهها بالفعل، وشُبّهت مِنْ الأفعال بما تقدّم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: "إنّ هنداً قائمةٌ"، كان بمنزلةِ "ضرب فاطمةَ هندٌ.

"وتتصل "ما" الحرفية الزائدة بهذه الأحرف، إلا "عسى" و "لا""، فإن "ما" لا تتصل بهما، وتتصل بـ"أن" و"إنّ" و"كأن" و"لكن" و"ليت" و"لعل" فتكفها عن العمل"؛ فيرجعُ ما بعدها مبتدأً وخبراً.

وتُسمّى (ما) هذه ما الكافةَ، لأنها تَكُفُّ ما تلحقُهُ عن العمل، وتكتب (ما) متصلة بإن، قال تعالى:{إنما إلهكُم الله}(٧٦)وتقول :إنما هندٌ قائمةٌ، ولا يجوز نصب (هند)، وكذلك "أن" و"كأن" و"لكن" و"لعل".

ومتى لحقت (ما الكافَّة) هذهِ الأحرف زالَ اختصاصُها بالأسماء؛ فَلِذا أُهملت، وجازَ دخولُها على الجملة الفعليّة، كما تدخلُ على الجملة الاسميَّة، إلاَّ (ليتَ)، فمن دخولها على الجملةِ الفعلية قولهُ تعالى: {كأنما يُساقونَ إلى الموت}(٧٧)ومن دخولها على الجملة الاسميَّة قوله تعالى: {قل إنما أنا بشرٌ مثلُكُم يُوحى إليَّ أنما إلهكم إلهٌ واحدٌ}(٧٨)

أما (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال فتقول: ليتما هندٌ قائمةٌ، وإن شئت نصبت (هنداً)فقلت: ليتما هنداً قائمةٌ، وإعمالها حينئذ أحسنُ من إهمالها، أي أن الإلغاء فيها حسنٌ، والإعمال أحسنُ؛ لقوّة معنى الفعل فيها، وعدمِ تغيُّر معناها، ولبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية، إذ لا يجوز: ليتما قام زيد.

وقد روي بالوجهين قوله:

عقيل ٣٧٤/١، وشرح التصريح ١/ ٣١٧، وبلا نسبة في الأصول ٢٣٣/١، وأوضح المسالك١/ ٣٤٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٠٨/٢، والهمع ١/ ٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني١/ ١٦١.

[٧٦]- من الآية (٩٨) من سورة طه.

[٧٧]- من الآية (٦) من سورة الأنفال.

[٧٨]- من الآية (١١٠) من سورة الكهف.

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ(٧٩)

يروى برفع "الحمام" ونصبه، فالرفع على أن(ليت) مهملة مكفوفة بما، وتكون(ذا) مبتدأ، و"الحمام" بدل منه، والنصب على إعمال (ليت) ويكون (ذا) اسمها، و"الحمام" بدل منه، وكذا "نصفه" إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعته رفعته؛ لأنه معطوف عليه.

هذا وللنحاة في هذه المسألة مذاهب أخرى:

فقيل: إن (ليت) و (لعل) و (كأن) يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو: ليتما زيدًا قائم، ولعلما عمرًا منطلق، وكأنما زيدًا أسد. ولا يجوز في (إن) و (أن) و (لكن) إلا الإلغاء.(٨٠)

وقيل: إنه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة، فلا تعمل وزائدة فتعمل.(٨١)

وقيل: إنه لا يجوز كف (ليت) و (لعل) بـ (ما)، بل يجب الإعمال.(٨٢)

المبحث الثالث عشر
استعمال (كان) بمعنى (صار)

قال(٨٣): (وقيل: ذلك في (كان) و (صار) ؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار) ، ومنه قولُ الشّاعر:

ثُمَّ كَانُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ... فَّ..... (٨٤)

قد تستعمل (كان) بمعنى (صار)فتدل على التحول من وصف إلى آخر، أو من حالة إلى أخرى، كما في قوله تعالى: {وبُسَّت الجبال بَسًّا* فكانت هباءً مُنْبثا * وكنتم أزواجا ثلاثة}(٨٥).

٧٩- سبق تخريجه.

٨٠- وهو مذهب الزجاج، ونقل عن ابن السراج، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع، ونسب في (البسيط) إلي الأخفش. "ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٤٧".

٨١- وهذا مذهب الزجاجي والزمخشري، ونقل عن ابن السراج. "ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٤٧"

٨٢- وهو منسوب إلى الفراء. "ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٤٧".

٨٣- اللمحة في شرح الملحة٥٧٢/٢.

٨٤- صدْرُ بيتٍ من الخفيف، وتمامُه: فأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

وهو لعديّ بن زيد العباديّ في الديوان ص (٩٠)، وابن يعيش ٤/ ٣٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب٤/ ٤٧، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٧/١، وشرح التسهيل ٣٤٦/١، والمساعد٢٥٧/١، وهمع الهوامع٤٢٠/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى٣٣٨/١.

ومنه قولُ الشّاعر:

ثُمَّ كَانُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـ ... فَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

والشاهد فيه قوله: (ثُمَّ كَانُوا كَأَنَّهُمْ) جاءت (كان) فعلاً ماضيًا ناقصًا، بمعنى (صار)، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع اسمها، وخبرها محذوف تقديره: مشتتين.

وللبيت رواية أخرى وهي: (ثم أضحوا كأنّهم) بدل (ثمّ كانوا كأنّهم) وحينئذٍ لا شاهد في البيت على هذه الرّواية.([٨٦])

المبحث الرابع عشر
ضمير الشأن أو القصة

قال(٨٧): (الثّاني: كقولك: (ما كان زيدٌ قائم) – بالرّفع – على إسناد الفعل إلى ضمير الشّأن والقصّة، والجملة بعده خبر؛ كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين، ومنه قولُ الشّاعر:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ(٨٨)

وتأتي (كان) وأخواتها على خمسة أوجه:

١– أن تكون ناقصة: وهي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وسميت ناقصة؛ لافتقارها إلى منصوبها فتحتاج إلى الخبر ولا تستغني عنه، وتدل على الزمان المجرد عن الحدث نحو: كانت هندٌ حاضرةً.

---

[٨٥]- الآيات (٥، ٦، ٧) من سورة الواقعة.

[٨٦]-ينظر: ابن يعيش ٤/ ٣٥٦، وشرح التسهيل ٣٤٦/١، وهمع الهوامع٤٢٠/١، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى٣٣٨/١.

[٨٧]- اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٧٨.

[٨٨]- البيت من الطّويل، وهو للعجير السّلوليّ في الكتاب ٧١/١، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٣١، وبلا نسبة في الجمل ١٤٥/١، وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٥٤، وابن يعيش ١/ ٢٠٦ و٢/ ٣٣٨، و٤/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٩٩/١، والكناش ٣٩/٢، والهمع ١/ ٢٧٤، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى١/ ٣٥٢.

٢- أن تكون تامة: فتستغني بمرفوعها عن الخبر أي لا تحتاج خبرًا، فهي في عِداد الأفعال اللازمة، وتدل على الزمان والحدث معًا، قال تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}(٨٩)

٣- أن تكون زائدة وهي التي لا يختلّ أصل الكلام بإسقاطها وهي غير عاملة فلا تحتاج اسما ولا خبرا أي لا عملَ لها في اسم ولا خبرٍ وذلك نحو: "ما كان أحسنَ هنداً، ف(كان) زائدة والمراد: ما أحسنَ هنداً.

٤- أن تكون بمعنى صار. قال تعالى: {إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ}(٩٠) أي : صار.

٥- أن يكون فيها ضمير الشأن والحديث: بمعنى أن اسمها يكون ضمير الشأن محذوفًا، ولا يكون خبرها إلا جملة نحو: كانت هندٌ حاضرةٌ أي: كان الشأن والحديث هند حاضرةٌ، برفع الاسمَيْن معًا(٩١) وعلى هذا الوجه جاء قول الشاعر:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

بالرفع أي: كان الشأن والحديث الناس نصفان، فاسم كان مضمر فيها و(الناس) مبتدأ، و(صنفان) خبره.. ويروى (صنفين)، أو (نصفين)(٩٢) فيكون (الناس) اسم كان و(صنفين) خبرها، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

المبحث الخامس عشر

حكم تقديم معمول خبر (ما) على اسمها

قال:(٩٣) (ولا يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفًا أو حرف جرّ، تقول: (ما زيدٌ آكِلاً طعامك)، ولو قدّمت (الطّعام) على (زيد)لم يجز إلاّ أن ترفع الخبر، نحو: (ما طعامك زيدٌ آكل)، ومنه قولُ الشّاعر:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٩٤)

٨٩- من الآية (٢٨٠)من سورة البقرة.

٩٠- من الآية ٧٤ من سورة ص.

٩١- ينظر: ابن يعيش ٣٤٩/٤، والكناش في فني النحو والصرف٣٩/٢، وشرح ابن الناظم ٩٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٣٥٢/١.

٩٢- ابن يعيش ٤/ ٣٤٩.

٩٣- اللمحة في شرح الملحة٢/ ٥٨٩.

٩٤- البيت من الطّويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيليّ في الكتاب ٧٢/١، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)١٩٩/١، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٤٠، وشرح التصريح٢٦٦/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل / ٣٧٠,والمساعد٢٧٨/١, وتخليص الشواهد٢٧٨/١,وتمهيد القواعد٣/ ١١٩٣, وحاشية الصبان على شرح الأشمونى٣٦٧/١

و(ما)تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا}(٩٥)،وقال تعالى:{مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}(٩٦)ولا يعملونها إلا عند توفر أربعة شروط:

١- أن لا يقترن اسمها بـ"إن" الزائدة".

٢- أن لا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا".

٣- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

٤- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، إلا إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فيجوز العمل للتوسع فيهما فيجوز أن يقال: ما عندك محمدٌ مقيماً. فإن تقدم وهو ليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا بطل عملها، كقوله:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

على رواية من روى: كلَّ بالنصب.

فالشاهد: إهمال "ما" لتقدم معمول الخبر وهو(كل) على المبتدأ، وليس المعمول ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا. والأصل: ما أنا عارف كل من وافى منى.

ويجوز رفع "كل" وتكون "ما" مهملة أيضا، أو عاملة؛ لأنّه لم يتقدّم فيها معمول الخبر وتكون "كل" اسم (ما)، وجملة "أنا عارف" جملة اسمية في محل نصب خبرها، والعائد محذوف؛ أي: أنا عارفه، وعلى رواية الرفع لا شاهد في البيت.([٩٧])

المبحث السادس عشر

تنوين المندوب

قال:(٩٨) (وأَلِفُ الندبة لا تلزم المندوب؛ فيجوز بناؤُه على الضّمّ جاريًا مجرَى غيره من الأعلام المناداة؛ فتقولُ: (وا محمّد)، ويجوز تنوينُه للضّرورة، كقول الرّاجز:

(وَا فَقْعسٌ وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ!(٩٩))

---

[٩٥]- من الآية (٣١) من سورة يوسف.

[٩٦]- من الآية (٢) من سورة المجادلة.

[٩٧]- ينظر: الخصائص ٣٧٨/٢, وشرح التسهيل /٣٧٠,والتذييل والتكميل٤/ ٢٥٩, وشرح التصريح١/ ٢٦٦,وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠٩/٨

[٩٨]- اللمحة في شرح الملحة٦٢٤/٢.

[٩٩]- البيت من الرّجز المشطور، وبعده: أَإِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية١٣٤٢/٣، وارتشاف الضرب٥/ ٢٢١٧، والمقاصد النحوية١٧٤٧/٤، والهمع٢/ ٣٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٣/ ٢٤٩.

وحكم المندوب حكم المنادى، يعني: أنه يضم إذا كان مفردا نحو "وا محمدُ" وينصب إذا كان مضافا أو مطولا نحو: "واعبدَ الله" أو مطولا نحو: "واضربا زيدا".

وإذا اضطر شاعر إلى "تنوينه" جاز ضمه ونصبه، كقوله:

(وَا فَقْعسٌ وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ!)

والشاهد فيه (وَافَقْعسٌ)كذا روي منونًا بالضم، والمندوب يأخذ حكم المنادى أي يبنى على ما يرفع به إذا كان علمًا مفردًا، لكن الشاعر اضطر فنونه بالضم(١٠٠)، ولو قيل بالنصب: وا فقعساً لجاز. وهي رواية أخرى للبيت، فيجوز تنوينه بالنصب.(١٠١)

المبحث السابع عشر

ترخيم المنادى

قال(١٠٢):(إذا كان آخر الاسم زائدتين زيدتا مَعًا، ويشترط ذلك أن يكونا معًا بعد ثلاثة أحرف فما فوقها؛ وهي: من (ألِف ونون) كـ (مروان) ، ..... أو (ألف وهمزة) كـ (أسماء) ..... فتقول: يا مروُ، .....ويا أسمُ، و منه قولُه:

يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَ رَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ(١٠٣)

١٠٠- ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣٧٩/٥، والمساعد ٥٣٤/٢.
١٠١- ينظر: ارتشاف الضرب٥/ ٢٢١٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢١، وشرح التصريح٢/ ٢٤٧.
١٠٢- اللمحة في شرح الملحة٦٣٨/٢، ٦٣٩.

وقولُه:

قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ... أَهَذَا المُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ(١٠٤)

والتَّرْخِيم: هُوَ حذف آخِر الاسم تَخْفِيفًا، والْمَحْذُوف للترخيم قد يكون حرفًا وَاحِدًا. وقد يكون حرفين. فإن كَانَ حرفًا وَاحِدًا مَخْتُومًا بِالتَّاءِ، جاز ترخيمه بلا شرط فيقال في يا فاطمةُ: يا فاطمُ، وإن لم يكن مَخْتُومًا بِالتَّاءِ، رُخّم بشرط أن يكون مَبْنِيًا على الضَّم، وَأَن يكون علمًا زائدًا على ثَلَاثَة أحرف، وَذَلِكَ نَحْو: جعفر تَقول: يَا جعفَ بفتحة على الفاء على لغة من ينتظر، أو ضمة على لغة من لا ينتظر.

وقد يكون المحذوف للترخيم وَذَلِكَ نَحْو: مروان ومنصور، وأسماء يقال في ترخيمِ: يا مروَ، ويا منصَ، ويا أسمَ(١٠٥)، وَقَالَ الشَّاعِر:

يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ... تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

والشاهد فيه قوله: "يا مرو" وأصله "يا مروان" حيث رخّمه بحذف الألف والنون.

ورواية الدّيوان(١٠٦) :

مَرْوَانُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَعْكُوسَةٌ ... .

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

وقولُه:

قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ... أَهَذَا المُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ

الشاهد فيه: "يا أسم" حيث رُخّم بحذف الألف و الهمزة من آخره؛ لأن قبله ثلاثة أحرف وأصله: "يا أسماء" ورواية الدّيوان(١٠٧):

١٠٣- البيت من الكامل، وهو للفرزدق في الكتاب ٢/ ٢٥٧، واللمع ١١٥/١، المقاصد النحوية ٤/ ١٧٦٧، وبلا نسبة في ابن يعيش ٣٨١/١، وإرشاد السالك٧٠٠/٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢٦، والمساعد٥٥٠/٢.

١٠٤- البيت من الطّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤٣٢/٥، وبلا نسبة في ابن يعيش٣٨٢/١، وشرح قطر الندى٢١٦/١، وتخليص الشواهد١/ ٩٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢٦، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٦٢.

١٠٥- ينظر: ابن يعيش٣٨٢/١، وشرح قطر الندى٢١٦/١، شرح ألفية ابن مالك٤٣٢/٥.

١٠٦- الدّيوان ٣٨٤/١.

١٠٧- الديوان ٩٣.

قِفِي فَانْظُرِي أَسْمَاءُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ .....

وعلى هذه الرّواية لا شاهد في البيت.

المبحث الثامن عشر

ترخيم غير المنادى

قال:([١٠٨])(.... والثّاني([١٠٩]): هو حذف آخر الاسم في غير النّداء لغير موجِب؛ ويختصّ بضرورة الشّعر، لكن بشرط كونه صالحًا أن ينادى، ومن ذلك:

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا([١١٠])

---

[١٠٨]- اللمحة في شرح الملحة٦٤٨/٢.

[١٠٩]-أي: النّوع الثّاني من أنواع التّرخيم.

ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

١- أن يكون ذلك في الضرورة.

٢- أن يكون الاسم المراد ترخيمه صالحًا لأن ينادى، فلا يجوز ترخيم ما فيه(ال) في نحو: (العالم)؛ لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء.

٣- أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

وقد اضطر الشاعر فرخم ما ليس منادى على لغة من ينتظر المحذوف فقال:

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَوْ لِرُؤْيَتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَكُلُّ النَّاسِ قَدْ عَلِمُوا

أراد: ابن حارثة، فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر.([١١١])

ورواية الديوان:([١١٢])

إِنَّ المُهَلِّبَ إِنْ أَشْتَوْ لِرُؤْيَتِهِ ... أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

ولا شاهد في البيت على هذه الرّواية.

المبحث التاسع عشر

(أو) بمعنى الواو

قال: (١١٣) و (أو) معناه: أنّه يعطف به في الطّلب والخبر، وإذا عُطف بها في الخبر فهي: إمّا للتّقسيم ..... أو للجمع، كقول الشّاعر:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ(١١٤)

---

[١١٠]- البيت من البسيط، وهو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ في الكتاب ٢٧٢/٢، والمقاصد النحوية١٧٥٩/٤، وشرح التصريح ٢٦٦/٢، وبلا نسبة في الأصول٤٥٨/٣، والإنصاف٢٨٩/١، وشرح التسهيل٤٣٠/٣، وارتشاف الضرب٢٤١٧/٥، وتوضيح المقاصد١١٤٧/٣.

[١١١]-ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٤٢٨/١، وشرح التصريح٢٦٥/٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٥٩.

[١١٢]- ديوان المغيرة ابن حبناء، ضمن كتاب شعراء أمويون ٩٨، ١٠٠.

[١١٣]- اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٩٥.

[١١٤]- هذا بيتٌ من البسيط، وهو لجرير في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٣١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، والجنى الداني ٢٣٠/١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٠، وشرح ابن عقيل٢٣٣/٣، وتمهيد القواعد٣٤٧٤/٧.

و(أو) من حروف العطف. ومذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى، فإذا قلت: قامت هند أو فاطمة، فالفعل وقع من إحداهما. وقيل: إنها تشرك في الإعراب والمعنى.

وتأتي (أو) لمعان منها ما يلي:

١- الشك: نحو: قامت هند أو فاطمة.

٢- الإبهام: قال تعالى: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى}.(١١٥)

ويكون الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع.

٣- التخيير: نحو: تزوج هندًا أو أختها.

٤- الإباحة: نحو: ذاكر النحو أو الصرف.

والإباحة فيها جواز الجمع، أما التخيير فيمتنع فيه الجمع.

٥- التقسيم: نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل.

٦- الإضراب. كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}(١١٦). قيل: أو هنا بمعنى بل(١١٧).

وبمعنى الواو. كقول الشاعر:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

الشاهد فيه: (أَوْ كَانَتْ) أي: وكانت، فاستعملت "أو" مكان الواو؛ لأمن اللبس.

وفي الديوان (١١٨) رواية أخرى للبيت وهي: (نَالَ الْخِلاَفَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا)، وهي الرواية المشهورة (١١٩) ولا شاهد في البيت على هذه الرّواية.

المبحث العشرون

إسْكانُ لام الفعل من غير جازم

قال: ([١٢٠]) (إسْكانُ لام الفعل من غير جازم، كقول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْما مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ([١٢١])

---

[١١٥]- من الآية (٢٤) من سورة سبأ.

[١١٦]- الآية (٤٧) من سورة الصافات.

[١١٧]-ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٣٧٩/١، والجنى الداني٢٣٠/١، وتوضيح المقاصد٢/ ١٠١٠، وشرح ابن عقيل٣/ ٢٣٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٦/٢.

[١١٨]- الديوان٤١٦/١.

[١١٩]- شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦/٢.

[١٢٠]- اللمحة في شرح الملحة٧٩٤/٢.

[١٢١]- البيت من السّريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، والكتاب ٢٠٤/٤، والأصول٢/ ٣٦٤، وابن يعيش ١٤٨/١، وشرح التصريح٨٨/١، وبلا نسبة في الخصائص ٧٥/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٠/٢، وارتشاف الضرب٥/ ٢٤٠٤، وهمع الهوامع١/ ٢١٧.

والفعل المضارع يرفع إذا لم يسبق بناصب ولا بجازم فيقال: تتصدقُ هند وتطيعُ أمها، فإن سبق بناصب نُصب نحو: لن أقصرَ في عملي، وإن سبق بجازم جُزم نحو: لم أغضبْ ربي.

وأما قوله: (فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ)

فقد جاء الفعل (أَشْرَبْ) مجزوما بالسكون ولم يتقدمه جازم؛ قيل: حذفت منه الضمة للضرورة الشعرية، فسكّن وصار على صورة المجزوم المجرد.

وقيل: الرِّوَايَة الصحيحة (فاشربْ)، على أنه فعل أمر مبني على السكون، وعلى هذه الرواية يكون سكون الفعل أمرا طبعيًّا.([١٢٢])

وممن قال بهذه الرواية: المبرد، وقد ردّ عليه ابن جني قائلا:(اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه) ([١٢٣]) ورواية الديوان: (فَالْيَوْمَ أُسْقَى)([١٢٤]) و(أسقى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره، ولا إشكال حينئذٍ، ولا شاهد في البيت على هذه الرّواية.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسّر وأعان، ووفّق وهدى، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة والهدى، وبعد هذه الرحلة المباركة مع (تعدد الرواية في الشواهد الشعرية في كتاب (اللَّمْحَةَ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ) لابن الصائغ ت٧٢٠هـ) يمكننا إجمال أهم ما وصل إليه البحث من نتائج فيما يلي:

١- لا ضيرَ من تعدد الرواية، فتعدد الرواية أمر معترف به.

٢- وجدت في كتاب (اللمحة في شرح الملحة) مجموعة من الأبيات التي تُروى بروايتين أو أكثر، وهذه ظاهرة منتشرة؛ خاصة أن الشعر نقل عن طريق الرواية الشفوية التي كانت من أهم الطرق في نقل الشعر من جيل إلى جيل.

[١٢٢]- ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٦٩٦,واللباب في علل البناء والإعراب١١٠/٢، وابن يعيش ١٤٨/١ , وشرح شذور الذهب للجوجري٤٠٠/١.
[١٢٣]- الخصائص ٧٥/١.
[١٢٤]- الديوان (١٢٢)

٣- تعدد الرواية في البيت الشعري قد يرجع إلى الشاعر نفسه، وربما إلى الرواة أنفسهم.

٤- كان الرواة ـ أحيانا ـ يصلحون من أشعار الشعراء الذين لا يدققون في أشعارهم.

٥- قد يكون التنافس حول بعض مسائل النحو المتنازع عليها سببًا في جعل النحاة يغيّرون في الشاهد النحوي بما يتفق مع رأيهم.

٦- كانت العصبية المذهبية بين البصريين والكوفيين سببًا في تفضيل كل فريق للرواية التي تتفق مع مذهبه

٧- كان لظاهرة التغيير في البيت الشعري أثر في الدراسات النحوية.

٨- أدى تعدد الرواية إلى كثرة الوجوه الإعرابية في الشاهد الواحد، كما أدى إلى بناء قواعد جديدة.

٩- عدّ النحويون الروايات المتعددة للشاهد الواحد روايات صحيحة، فقد اتفق غالبية النحاة على صدق الرواة والثقة بهم، لذا جاز الاحتجاج بالشواهد الشعرية التي تُروى بأكثر من رواية.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

٢ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، نشر: أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة: الأولى ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م.

٣ـ الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، نشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: السابعة ١٩٩٣م.

٤ـ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، نشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥ـ الأعلام للزركلي، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م.
٦ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، نشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٩ هـ١٩٨٩م.
٧ـ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، نشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٨ـ البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.
٩ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
١٠ـ تاريخ النقد الأدبي عند العرب للدكتور إحسان عباس، نشر: دار الثقافة، بيروت – لبنان الطبعة: الرابعة ١٩٨٣م.
١١ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
١٢ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، نشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.
١٣ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.
١٤ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، نشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى.
١٥ـ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٦ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.
١٧ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، نشر: دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.
١٨ـ توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، نشر: دار السلام، الطبعة: الثانية ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.
١٩ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، نشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
٢٠ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢١ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.
٢٢ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، نشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٢٣– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.
٢٤ـ الخصائص لابن جني، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
٢٥– –ديوان عُبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د. ت)٢٥
٢٦– ديوان العجّاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.
٢٧– ديوان عديّ بن زيد العباديّ، تحقيق محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م

٢٨- ديوان الفرزدق شرح، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ، وطبعة أخرى بشرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط (١) ١٤١٢هـ.
٢٩- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٥) ١٩٩٠م.
٣٠- ديوان المتلمّس، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
٣١- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (٣) ١٩٩٠م.
٣٢-. سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، نشر: دار صادر، الطبعة: الثانية ١٤١٥ هـ ١٩٩٥م.
٣٣- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، نشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا ٢٠١٠م.
٣٤- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر: ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م.
٣٥- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، نشر: دار المأمون للتراث، بيروت (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).
٣٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
٣٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، نشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٣٩- شرح شافية ابن الحاجب للبغدادي، للرضي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – نشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان: ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م.
٤٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
٤١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.
٤٢- شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.
٤٣- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، نشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.
٤٤- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، نشر: ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.
٤٥- شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.
٤٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.
٤٧- الشعر والشعراء لابن قتيبة، نشر: دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٣ هـ.
٤٨- عيار الشعر لابن طباطبا، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، نشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤٩- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق، تحقيق: د. مصطفى النحاس، نشر: كلية الآداب – جامعة الكويت
عام النشر: ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.
٥٠- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)
لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، نشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م.
٥١- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لأحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، نشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: ١٤١٧هـ – ١٤١٨هـ.
٥٢- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
٥٣- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، نشر: المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان: ٢٠٠٠م.
٥٤- اللامات للنهاوندي، تحقيق: مازن المبارك، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٥٥- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، نشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٥٦- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
٥٧- مجالس ثعلب.
٥٨- المرتجل (في شرح الجمل) لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢ م.

٥٩- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى:(١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
٦٠- مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، نشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الطبعة السابعة ١٩٨٨م.
٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.
٦٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا. د. عياد بن عيد الثبيتي، د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، ود. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، د. محمد إبراهيم البنا، نشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٦٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر
، نشر: دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
٦٤- – المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب. – بيروت
٦٥- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) مكتبة لبنان الطبعة: الأولى ١٩٩٦
٦٦- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني.
٦٧- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، نشر: الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
٦٨- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، نشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٦٩- المنهل المأهول بالبناء للمجهول لأبي الخير محمد بن ظهيرة: تحقيق ودراسة لأبي البركات بن ظهيرة، تحقيق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة ٣٣ – العدد ١١٣ – ١٤٢١هـ.
٧٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية، مصر.

Research Summary

This research (The Plurality of the Narration in the Poetic Evidence in the Book (The Glossary in Explanation of the Urdu) came in an introduction, an introduction, twenty papers, and a conclusion. In it, and the approach it followed in dealing with the topic.

The preamble included two requirements:

The first: the multiplicity of the narration in the poetic verse and its causes.

The second: Introducing Ibn Al-Sayegh and his book (The Look at Explanation of Al-Malhah)

As for the twenty studies: the poetic evidences in which one or more novels came, and their order according to their description in the

book (Al-Milh in Explanation of Al-Milah), then was the conclusion that included the most important findings of the research. Then it is proven by the most important sources of research, its references and a general index